حسين الموسوي عضو قائمة الائتلاف العراقي

القائمة تمثل ١٧ حزباً وحركة وتياراً وثلثها للمرأة و ٥٠٪ منها للمستقلين

بغداد- طارق الجبوري

اكد سكرتير المجلس السياسي الشيعي السيد حسين الموسوي تفاؤله بحصول قائمة الائتلاف العراقي الموحد على ما لا يقل عن نسبة ٦٠ ٪ من اصوات العراقيين في الانتخابات كونها تمثل اغلب اطياف الشعب العراقي وحركات واحزاباً وشخصيات مستقلة معروفة.

وقال خلال حديث لـ (المدى): نتوقع ان تحظى هذه القائمة بهذه النسبة ونحصل على اغلبية برلمانية تؤهلها لقيادة العراق الديمقراطي في المرحلة المقبلة بعد الاخذ بالحسبان التوقعات السياسية مع مكونات المجتمع العراقي اذ ان المجلس السياسي الشيعي لا يرغب ولا يريد ان تستأثر بالسلطة فئة او طائفة او قومية بل ان تتاح لكل مكونات المجتمع العراقي فرصة المشاركة بصنع القرار وتشكيلة الحكومة العراقية القادمة.

واشار الى ان القائمة ستضم (٢٢٨) شخصية تمثل (١٧) حزباً وحركة وتياراً و ثلث القائمة ستكون للمرأة و (٥٠) بالمائة للمستقلين، وتضم القائمة اغلب اطياف الشعب العراقي من (شيعة وسنة وكرد وفيليين وشخصيات سياسية وثقافية وعشائرية وناشطين في المجتمع المدني ومن هذه الشخصيات الدكتور احمد الجلبي واحمد البراك وعبد العزيز الحكيم وعبد الكريم ماهود المحمداوي ونبيل الموسوي والدكتورة سلامة الخفاجي والدكتور نديم الجابري وعلي الاديب وسالم الخيون والشيخ فواز الجربة وعلي الاديب والدكتور حنين القدو وغيرهم.

مجالس المحافظات

اما في مجالس المحافظات فللمجلس قائمته الخاصة التي تضم ايضاً اغلبية الاحزاب والحركات والمتحالفين مع المجلس في محافظتي صلاح الدين وكركوك.

وعن ابرز ملامح البرنامج الانتخابي لقائمة الائتلاف العراقي الموحد قال السيد حسين الموسوي: ان هذا البرنامج ينطلق من توجهات واهداف المجلس المتمثلة بخلق تيار ديمقراطي وتوعية المواطنين بضرورة التوجهات الديمقراطية لبناء العراق الجديد والاسهام الفعال في العملية السياسية وتركيبة الحكومة المنتخبة القادمة وكتابة الدستور الذي يضمن اتاحة الفرصة لكل مواطن لكي يأخذ دوره الطبيعي في عملية البناء. وفي مجال وجود القوات متعددة الجنسيات فإن رؤية المجلس السياسي الشيعي تتمثل انه بعد تشكيل الجمعية الوطنية العراقية واختيار الحكومة المنتخبة يجب اعتماد برنامج يضع جدولاً زمنياً لخروج القوات الامريكية وغيرها من العراق وان تقوم الحكومة بترتيب آلية لتوقيع مذكرات تفاهم مع هذه القوات.

نعمل على ترسيخ الديمقراطية وعلى اعتماد جدول زمني لخروج القوات الاجنبية

واوضح ان الجانب الامني يحتل حيزاً واسعاً في اهتماماتنا حيث نرى ان الخطة الامنية التي وضعها التحالف مع الحكومة العراقية مؤهلة لاستتباب الامن وترتكز رؤية المجلس وطرحه لخطته الامنية الجديدة على احترام الفرد العراقي وصيانة حقوقه بقدر احترامه وتطبيقه للقانون كما يتضمن برنامجنا توضيح الحقوق العامة للمواطن وتأمينها وتحسين المستوى المعيشي للفرد والحد من البطالة ومعالجات حقيقية لمسألة السكن على وفق برنامج اسكان عام واستغلال الاراضي المتروكة وانشاء مدن حديثة تتوفر فيها جميع الخدمات بما فيها المنتجعات السياحية واقامة شبكة خطوط المواصلات .

ويقول السيد حسين الموسوي ان المجلس تطرق في الجانب السياسي الى ضرورة اعتماد سياسة ثابتة وعلاقات متوازنة على وفق مبدأ الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وان تعود للعراق مكانته الحقيقية بين دول العالم ويسعى المجلس في هذا الاطار الى وحدة العراق ارضاً وشعباً لانه مطلب جماهيري رئيس وان المواطنة حق مشروع لجميع العراقيين وهذا لا يتحقق الا بسيادة روح العدل والالتزام بالقوانين والدستور الذي سيتم تشريعه في الاشهر القادمة واقامة العدل تعني محاسبة كل من اساء الى الشعب العراقي واحالته الى المحاكم وعلى هذا الاساس يكون التكامل مع الجميع، أي ان العدالة هي تطبيق القانون بين كل افراد الشعب ومن هنا لا تجد فرصة لاطلاق كلمات انشائية عن المصالحة كونها تبقى ناقصةاذا لمتطبق العدالةفالمصالحةيجب ان تتم مع القانون وليس مع اطراف سياسية بحد ذاتها..اذن فلنسع لبناء عراق ديمقراطي موحد يحترم فيه الرأي الآخر ما دام منسجماً مع الدستور.

٦١٤٥٧٣ ناخباً سيدلون بأصواتهم في ٢٥٦ مركزاً انتخابياً

مدير مكتب ديالى للمفوضية:
سنواجه عراقيل اذا لم يتحسن الوضع الامني

بعقوبة -المدى

على وفق السجل الابتدائي هناك في محافظة ديالى ٦١٤٥٧٣ ناخباً يحق لهم الاشتراك في الانتخابات العامة التي من المقرر اجراؤها في الثلاثين من شهر كانون الثاني المقبل.

ذكر ذلك للمدى مدير مكتب ديالى للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق المحامي عامر لطيف وقال؛ ان عدد مراكز التسجيل في المحافظة اثنان وعشرون مركزاً، اما عدد مراكز الانتخابات التي جرى اختيارها فهي ٢٥٦ مركزاً. وعدد العاملين في التسجيل في الوقت الحاضر، ٢٦٤ موظفاً ومن المؤمل زيادة عددهم في كل مركز انتخابي بواقع خمسة موظفين كحد ادنى، وسيتم توظيفهم بنظام العقد.

وقال مدير مكتب المفوضية؛ ان عدد وكلاء المواد الغذائية الذين قاموا بتوزيع الاستمارات في المحافظة هو ١٧٠٩ وكلاء ونحن المحافظة الاولى في انجاز توزيع الاستمارات بين محافظات القطر حيث انهينا توزيع الاستمارات بشكل كامل يوم ٢٤/ ١١/ ٢٠٠٤، وقد راجع الاشخاص مراكز التسجيل من اجل تصحيح اسمائهم والمعلومات المتعلقة بهم حسب ما ورد في الاستمارات التي وزعت عليهم عن طريق الوكلاء. وقد انتهى موعد مراجعة المواطنين الناخبين لاجل التصحيح في يوم ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٤، ومن لم يراجع يكون قد فقد فرصته بعد ان اعطيت مهلة مدها ٤٥ يوماً لهذا الغرض، وسيكون هناك تدقيق آخر مع الاستمارتين (٢) و (٣) ومع سجل الناخبين الذي سيعتمد يوم ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥.

وقال مدير المكتب ان عملنا مهني بحت، ولسنا جهة مصادقة بل جهة ترويج لطلبات الترشيح حيث راجعتنا كيانات سياسية كثيرة وشخصيات ورؤساء عشائر، وراجعنا ايضاً افراد كثيرون طالبين الترشيح لانتخابات مجلس حكم المحافظة. وعن سؤالنا عن توقعاته عن امكانية نجاح العملية الانتخابية في ديالى قال؛ اذا بقي الوضع الامني على ما هو عليه ستتعرض العملية الانتخابية لمعوقات عديدة وستتعرقل في مناطق محددة. اما اذا تحسن الوضع الامني حتى موعد الانتخابات فأتوقع ان تكون المشاركة واسعة. فالخوف يجعل الكثيرين يتراجعون لا سيما مع وجود التهديدات

وقال مدير المكتب؛ ان الندوة التي عقدناها في بداية الشهر الحالي لمناقشة واقع وآلية الانتخابات المرتقبة لم يحضرها بعض من الاحزاب وكذلك بعض رؤساء الوحدات الادارية وبعض عمداء الكليات في المحافظة على الرغم من توجيهنا الدعوة لهم. كذلك هناك جهات تطالب بتأجيل الانتخابات، وقد تسلمنا مذكرة من الجهة العراقية للتيار الوطني والقومي التي تضم احدى عشرة جهة سياسية وعشائرية تطالب بتأجيل الانتخابات لحين تحسن الوضع الامني وضمان مشاركة واسعة لكل اطياف المجتمع العراقي وتياراته السياسية وضمان نزاهة الانتخابات ونجاحها مثلما جاء في المذكرة، وهذه الجهات هي؛ مجلس زعماء القبائل وشيوخ العشائر في ديالى ومجلس شيوخ عشائر ديالى المركزي والجبهة التركمانية العراقية فرع ديالى، والتجمع من اجل العراق في ديالى ونقابة السادة الهاشميين (المقر العام)، والحزب الاسلامي العراقي فرع ديالى، والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية في ديالى، وحركة الضباط والمدنيين الاحرار في ديالى، وتجمع الوحدة الوطنية العراقية في الرصافة والجبهة الوطنية لعشائر العراق (الامانة العامة).

الكتلة العراقية توضح برنامجها وتحفظاتها

(في وحدتنا الوطنية قوتنا و استقلالنا) تحت هذا الشعار دعت الكتلة العراقية المستقلة الى مؤتمر صحفي يوم الاثنين الماضي المصادف ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٤، وفيما يأتي البيان الذي صدر عن هذه الكتلة عن الانتخابات العراقية

بعد اكثر من عام ونصف نجد أنفسنا كعراقيين مهددين اليوم بالانحدار نحو هاوية الفوضى او التقسيم، وعلى احسن الاحوال الى دكتاتورية. والخوف الذي كان يعاني منه العراقي في السابق من حكم غاشم استبدل اليوم بالخوف من الفوضى والمجهول.

ان هذه الحالة تشهد على ضعف الاداء الامريكي في تحمل مسؤولياته بموجب القانون الدولي كدولة محتلة و فشل القوى والاحزاب العراقية التي شاركته في السلطة، وبالمقابل اخذت اطراف عراقية بدعم او تنسيق مع اخرى غير عراقية بمحاولة فرض اجندتها السياسية بقوة السلاح.

ان الانتخابات البرلمانية هي بدون شك احد اهم وسائل كسب الشرعية وبالتالي الخروج من دوامة العنف والاحتلال، وهنا لابد من التمييز بين المقاومة الشرعية غير الارهابية وعناصر التخريب والفوضى، ولكن استمرار العنف المسلح والنزيف في الجسد العراقي من جهة واستمرار احزاب السلطة في الانفراد بما تبقى من سلطة للدولة من جهة ثانية (كما تجسد اخيرا في اختيار اعضاء المجلس الوطني)، يضع مستقبل العملية الانتخابية في خطر، خاصة في حال اختيار البعض مقاطعتها عن قناعة او تحت وطأة الخوف والتهديد. كما ان تلويح بعض الجهات باجراء انتخابات مجتزأة تستثني بعض المناطق يعني تكريس انقسام الكيان العراقي، ويناقض المفهوم الانتخابي الذي اعتمد العراق دائرة انتخابية واحدة الامر الذي ينتقص من شرعية انتخابات تؤسس لبرلمان يشرع دستوراً لعموم البلاد.

وفي حال غياب الاشراف او المراقبة الفعلية من قبل اطرافدوليوبالذات الامم المتحدة- للعملية الانتخابية سيجعل من احتمال تزويرها او التشكيك في صدقيتها احتمالا واردا.

فالانتخابات ليست هدفا بحد ذاته، بل وسيلة، وغالبا ما ادت الانتخابات السيئة لمزيد من الاحتراب الاهلي وهذا ما شهدته دول مثل انغولا والبوسنه وكمبوديا وجورجيا، بل حتى كردستان العراق حيث مهدت انتخابات ١٩٩٢ الطريق لحرب كردية كردية انتهت بتقسيم كردستان.

فمن اجل نجاح الانتخابات البرلمانية في العراق لا بد من مناخ سياسي يفسح المجال لكافة الاطراف السياسية بدخول اللعبة الانتخابية وقبول نتائجها. ومن هنا ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الثقة بين مكونات الشعب العراقي بأمل تحقيق مصالحة وطنية تؤسس لسلم اهلي يسمح بانتخابات حرة وعادلة وشاملة.

جاء عقد مؤتمر شرم الشيخ بمشاركة الدول الكبار والجوار والامم المتحدة في تشرين الثاني الماضي خطوة باتجاه عقد مؤتمر مصالحة عراقي يؤسس لتوافق وطني يفسح المجال لمشاركة الجميع في انتخابات باشراف دولي، ولكن الحكومة العراقية اجهضت مبادرة البحرين باستضافة مثل هذا المؤتمر بدعوة عقده في بغداد في حين تتحمل الحكومة واحزاب السلطة مسؤولية فشل "المجلس الوطني" بصيغته الحالية واسلوب اختياره.

ومن يريد انهاء الاحتلال الاجنبي عليه ان يساهم في بناء الوحدة الوطنية اولا، فما دام العراقيون يخشون بعضهم البعض ستبقى قوى الاحتلال ضرورة بالنسبة للبعض.

فالحاجة ماسة لمرجعية او مرجعيات سياسية ناطقة باسم القوى العراقية التي ترفع السلاح ضد الحكومة الانتقالية وقوات الاحتلال لتصبح طرفا في اي حوار للمصالحة او التفاوض في اطار دولي او وطني، كما ان استمرار المقاومة المسلحة كحالة فئوية او جهوية محدودة سيجعل من خيار قمعها عسكريا احتمالا واردا بالنسبة للسلطة الحاكمة، في حين ربط نشاطها بمشروع سياسي قابل للتفاوض مع العراقيين الاخرين يخلق ارضية مناسبة لحماية المصالح المشروعه لتلك الجهات في اطار الوحدة الوطنية.

وبالمقابل هناك حاجة لا تقل اهمية لطرف عراقي قادر على تجاوز حالة الاستقطاب الأثني والطائفي وبعيدا عن هيمنة الاحزاب الحاكمة بما يمكنه من ان يلعب دور المساعد في مد جسور الثقة بين مكونات الشعب العراقي دون ان يجعل من نفسه بديلا عن احد.

ان حالة الانقسام الاثني والطائفي في العراق الاخذة بالتجذر تجعل من الانزلاق الى حرب اهلية امكانية حقيقية، وبالتالي مطلوب التصدي الجدي لمثل هذا الاحتمال، الامر الذي يتطلب طرفا قادرا على تجسيد الوحدة الوطنية في تركيبته وفي اطروحاته وذلك انطلاقا من:

اولوية الانتماء العراقي دون الغاء او تهميش خصوصيات مكونات الشعب.

الاعتدال في النهج والممارسة بعيدا عن اي تطرف تحت اي راية .دينية كانت ام قومية الاسلام رحمة للعالمين وليس "سلاحا" لاغراض فئوية.

العمل من اجل مصالحة سياسية بين مكونات الشعب.

رفض سياسات العزل باسم أجتثاث البعث او حل الجيش العراقي.

اعتماد العمل السياسي سبيلا للتغيير الديمقراطي.

العراق كيان غير قابل للقسمة لاعتبارات ذاتية واقليمية، ولكنه يستوعب في ظل الممارسة الديمقراطية، اي نظام اتحادي يعتمد تقاسم الصلاحيات لممارسة الديمقراطية سبيلا لرفع الحيف عن اي طرف عراقي اثني او ديني

العراق لن يكون ممرا او مقرا لاي عدوان او تجاوز على جيرانه.

السعى لاقامة نظام اقليمي فرعي يوفر الالية المناسبة لحل الخلافات بالطرق السلمية.

السلم الاهلي ضرورة لاعادة بناء البلاد اقتصاديا واجتماعيا، ولا مجال لفرض اي حل اعتمادا على السلاح فقط، بل مطلوب تسويات سياسية تعتمد التنازلات المتبادلة.

التأكيد على المواطنة، بما لها من حقوق وواجبات، سبيلا لبناء المجتمع المدني.

اما المهام العاجلة لمثل هذا الطرف العراقي فهي الاعداد والمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة كعامل وحدة وطنية، والسعي والمشاركة في اي جهد عراقي يحقق المصالحة الوطنية والسلم الاهلي. ولكن للمشاركة في الانتخابات البرلمانية متطلبات يجب توفرها لضمان نزاهتها وحريتها وشموليتها، الامر الذي يتطلب متابعة وبالتالي اتخاذ القرار المناسب بشأنها.

يعتمد نجاح مثل هذا الطرف/ الرقم السياسي في قدرته على اقامة تحالفات بين قوى اجتماعية تكمل بعضها البعض الاخر. ففي غياب الدولة -وغياب القانون معها- تصبح الاعراف والتقاليد هي البديل العملي، ومن هنا اهمية القبيلة كحاضنة لهذه التقاليد، فالقبيلة ليست بديلا للدولة وانما صمام الامان في حال غيابها. كما ان امتداد القبيلة الواحدة عبر الحواجز الطائفية يجعل منها عنصر توحيد في زمن الانقسام الطائفي.

وكذلك حال الطبقة الوسطى العراقية التي تتجاوز في نشاطها وتكوينها البعد الطائفي والاثني، فانها الاقدر على المساهمة في اعادة بناء العراق اقتصاديا واجتماعيا، وبالتالي وحدة العراق.

يضاف الى ذلك النخب الفكرية والسياسية والعلمية والعسكرية التي كانت رائدة التقدم الحضاري الذي سبق للعراق ان حققه والذي يأمل بتحقيقه.

ان تحالفا (وليس حزبا) يستوعب مثل هذه القوى الاجتماعية والفكرية سيكون مرتكزنا لأي عمل سياسي، فهي عناصر يكمل بعضها البعض الاخر دون وصاية فكرية او حزبية او شخصية لاحد عليها، ومن هنا جاء تشكيل "الكتلة العراقية المستقلة" للمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة والتي يشترط لنجاحها ثقة الناخبين بحريتها ونزاهتها وشموليتها، على أمل ان تلعب "الكتلة" بالتعاون مع قوى اخرى دور الجسر بين قوى الاستقطاب الاثني والطائفي التي تهدد العراق بالانزلاق لحرب اهلية مدمرة.

عن الكتلة العراقية المستقلة

الدكتور غسان العطية

د.غسان العطية..أثيل النجفي..حارث العجيل السمرمد..درع مشحن الحردان..وليد العمر.. د.ازهار عبد الكريم ..د.ابراهيم السندي..عبد الامير الساعدي..د.علي الرفيعي..د.عامر فياض..د.طالب عزيز